الأثار الاقتصادية والاجتماعية للتحصينات الرومانية جنوبي نوميديا وموريطانيا القيصرية بين القرنين الأول والثالث الميلادي

د/- العزيز أعراب
جامعة تيزي وزو

الملخص:
يعالج موضوع المقال الآثار الاقتصادية والاجتماعية، وذلك تجسيدا لسياستهم الاستعمارية ، عن طريق التحصينات العسكرية في نوميديا، وموريتانيا القيصرية، حيث كانت هذه التحصينات بمثابة خطوط دفاعية كغيرها من المنشآت العسكرية الأخرى، كالقلاع وأبراج الحراسة، وذلك للتحكم في العباد والبلاد ،تجسيدا لقناعة الرومان بأن السيطرة على المنطقة يفرض السيطرة على سكانها، وأراضيها، وبالتالي استغلالها اقتصاديا (خاصة الزراعة بكل أنواعها) وتبع ذلك سياسة استيطانية واسعة أدت إلى تحطيم البنية الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة، إلا أن البدو شكلوا حزاما ديمغرافيا مقاوما حطم التحصينات الرومانية، مما مكن سكان المنطقة من استعادة حريتهم و حياتهم الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: موريطانيا القيصرية، جنوب نوميديا؛ الرومان؛ الآثار الاقتصادية، الآثار الاجتماعية.

Résumé:
Le sujet de l'article traite des effets économiques et sociaux, dans l'incarnation de leur politique coloniale, à travers les fortifications militaires en Numidie et Césarée en Mauritanie, où ces fortifications ont servi de lignes défensives comme d'autres autres installations militaires, telles que des châteaux et des tours de garde, en afin de contrôler le peuple et le pays, une incarnation de la conviction des Romains que le contrôle La région impose le contrôle sur sa population, ses terres, et donc son exploitation économique (surtout l'agriculture de

toutes sortes) et une large politique de peuplement suivie qui a conduit à la destruction de la structure sociale et économique de la région leur vie économique.

Mots-clés : Césarée Mauritaine ; Numidie ; les Romains ; Effets économiques ; effets sociaux

المقدمة:

لقد خلف الاستعمار الروماني الذي دام زهاء الستة قرون كاملة بشمال إفريقيا (المغرب القديم)، آثارا على المنطقة وسكانها الأصليين، وعلى أكثر من صعيد لاسيما على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بفعل ما جهزه الرومان من أدوات وما استعمله من وسائل ردعية لا سيما العسكرية منها، والتي تجسدت أساسا في الحصون والتحصينات التي أقاموها، والتي كانت بمثابة جبهة دفاعية ما فتئت تتسع دائرتها نحو الجنوب، شكلتها طرق وحصون عسكرية وقلاع وأبراج للحراسة والمراقبة، وغيرها من المنشآت المتعددة والمتنوعة للتحكم في البلاد والعباد، لأن الرومان فهموا بأن أمنهم يمر حتما بالسيطرة على السهوب والهضاب.

وفي هذا الصدد ارتأينا التركيز في مقالنا هذا على جنوبي نوميديا و موريطانيا القيصرية، في الفترة الممتدة من القرن الأول إلى القرن الثالث ميلادي لعدة أسباب أهمها، أولا كون هذه الفترة تمثل لمرحلة حاسمة للاحتلال الفعلي والنهائي لنوميديا وموريطانيا القيصرية من قبل الرومان، ثانيا نظرا لاهتمام الدراسات المتناولة لتاريخ المغرب القديم المنصب على الجهة الشمالية منه أكثر من الجهة الجنوبية، وثالثا نظرا لتركيز المهتمين بهذه المنطقة الجنوبية في بحوثهم، على الجانبين السياسي والعسكري، مما قد يوحي أن الاحتلال الروماني لتلك المنطقة هو احتلال عسكري فحسب، في حين أن الواقع التاريخي لا يتفق مع ذلك ولا يؤيده، بل يبين أن العامل الاقتصادي(الزراعي أساسا)، هو الذي كان متحكما في ضيق واتساع المجال الروماني في منطقة المغرب القديم عامة و في جنوبي نوميديا وموريطانيا القيصرية خاصة، وما عملية الاحتلال والتوسع والاستيطان وما رافقها من وإجراءات ووسائل عسكرية

وردعية، إلا نتيجة لذلك العامل ومطية له، لاسيما وأن الرومان عملوا طيلة هذه المدة محل الدراسة على إحداث التكامل بين بناء التحصينات وأبراج المراقبة وشق الطرق في جنوب نوميديا، وأيضا في جنوب موريطانيا القيصرية تدعيما لعملية التوسع نحو الجنوب للاستيطان فيه من جهة وإلى الحد من انتقال الأهالي الرحل نحو التل أو إخضاعهم من جهة أخرى، تيسيرا لعملية استغلال الإنسان والأرض والانتفاع بخيراتها ومواردها الطبيعية، وهو ما ترك أثارا على البنية الاقتصادية والاجتماعية للأهالي.

1-الآثار الاقتصادية:

يقول المفكر والمؤرخ والروائي المغربي، عبد الله العروي في كتابه مجمل تاريخ المغرب:'' لم تكن إفريقية تهم الرومان إلا لكونها منتجة للقمح'' [1] ، ويضيف المؤرخ الفرنسي شارل أندري جوليان بالقول:" إنها مستعمرة للاستغلال لا للعمران...، وإن التهافت والتكالب على الأراضي هو الذي أدى إلى ضم نوميديا وموريطانيا، وهو أمر لا تبرره أية ضرورة عسكرية''[2]. من خلال هاتين العبارتين يتجلى بوضوح أن دوافع الرومان في توسعهم في المغرب القديم عموما ونوميديا وموريطانيا القيصرية بصفة خاصة لا سيما في جنوبيهما، وإن كان ظاهرها عسكريا وسياسيا، فإن باطنها وجوهرها اقتصادي، وليس من دليل على ذلك سوى تلك التدابير والإجراءات التي اتخذوها فور احتلالهم للمنطقة، منها جمع الغنائم، مصادرة الأراضي وتوزيعها على المستوطنين بعد مسحها وتجزئتها إلى ما يسمى بالوحدات الكنتورية أو المئوية، تبلغ مساحة كل واحدة منها 50.23 هكتارا.

لقد شملت العملية الشمال والجنوب إلى حواف الصحراء وتخومها، حيث بعد الاستحواذ على السهول الساحلية، انتقل التوسع تدريجيا إلى الأراضي الداخلية في الهضاب العليا، حتى بلغوا الأراضي الصحراوية خلال القرن الثالث ميلادي[3].

إن حركة التوسع والاستيطان تحولت من الدوافع العسكرية الوقائية، إلى العمل على التحكم في الموارد الاقتصادية للأراضي الزراعية واستغلال مواردها المائية وما يترتب عن ذلك من فتح لطرق الاتصال والتبادل التجاري، وبناء الحصون والمراكز

العسكرية للدفاع وحماية ما تم الاستحواذ عليه، فتحققت لروما السيادة الفعلية على أقاليم التخوم، لاسيما بعد أن حدت من حرية تنقل الأهالي بحشرهم في مناطق محددة يترددون عليها، حماية للأراضي المزروعة المنتزعة منهم والمستوطنة والمستغلة من طرف الرومان[4].

في هذا الصدد تدخل هؤلاء الرومان في الاقتصاد المغربي ووجهوه وفق متطلبات واحتياجات سوقهم، فاستولوا على مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، ووزعوها على الجنود المسرحين من الخدمة العسكرية، والذين سكنوا في المستوطنات التي أسسها الإمبراطور الروماني أوكتافيوس[5] الذي سعى مسعاه الأباطرة الذين أتوا من بعده في توسيع الأراضي الزراعية، وتبعا لتلك الاحتياجات، فرضت السلطات الرومانية أثناء القرن الأول للميلاد زراعة القمح الصلب لأغراض سياسية خاصة، حيث كان زهاء مائتا ألف من المواطنين الرومان يستهلكون منذ عهد الإمبراطور أغسطس، مليون مُد مجانا كل شهر، وهي كمية عجزت إيطاليا عن انتاجها، فعمدت إلى توسيع رقعة مزارع الحبوب على حساب مناطق الكروم والزياتين، فالإمبراطور الفلافي، دوميتيان(Domitien)[6] في نهاية القرن الأول الميلادي(81-96م)، منع زراعة الكروم في إفريقيا بصفة خاصة، بل وقلع المغروسة منها[7]، فأصبحت الحبوب (وعلى رأسها القمح)، هي الزراعة الوحيدة الممارسة، وذلك في سهول قسنطينة ومرتفعات سطيف بالنسبة لنوميديا، سهول مجانة وشلف ونجاد تيارت وسرسو، وسهول سيدي بلعباس بالنسبة لموريطانيا القيصرية[8]، لكن ما أن حل القرن الثاني الميلادي حتى اضطر الأباطرة إلى الاهتمام بزراعة الزيتون و الكروم بالمقاطعات الإفريقية. ويعود هذا التغيير في السياسة الزراعية إلى أربعة عوامل أساسية هي:

1)- كثرة الحروب الأهلية بإيطاليا، فأهملت مساحات شاسعة كانت مخصصة لأشجار الزيتون و تحولت إلى مراعي[9].
2)- الطلب المتزايد على الزيت، بعد أن تعددت مجالات استعماله في الطبخ والإنارة وهو إحدى مواد الزينة.
3)- إدراج الزيت ضمن مواد التموين المجاني خلال القرنين الأول و الثاني الميلاديين.

4)- البعد الاستعماري لزراعة الزيتون، باعتبارها إحدى الوسائل الفعّالة لمد خط الليمس نحو الجنوب[10]. لذا كانت زراعة الزيتون في المناطق الجنوبية ذات قيمة تاريخية خاصة ، داخلة في إطار السياسة الاستعمارية[11]،لأن التوسع في زراعة الزيتون والكروم لم يؤد إلى تقليص المساحة المخصصة للقمح، بل حدث ذلك على حساب أراض جديدة استغلت على حساب الأهالي من الفلاحين ومربي الماشية الذين رحلوا إلى أراض بعيدة، نائية، فقيرة وذات الطبيعة القاسية الطاردة للسكان، لاسيما الصحراوية، ذلك لإبعاد خطرهم عن الأراضي الحديثة الاحتلال وبالتالي ضمان الأمن والاستقرار للوافدين على هذه المناطق[12]، فتحولت بذلك قبائل الموزولامي في الأوراس أو قبيلة النوميد بمنطقة مداوروش وقبيلة النبنجي (Nebengi) شرقي الأوراس إلى حياة الترحال والتنقل خارج الأقاليم التي سيطرت عليها المستوطنات الرومانية. فقبائل الموزولامي مثلا نقلت من المناطق الشرقية إلى المناطق الغربية لموريطانيا القيصرية[13]. فالزيتنة إذن بالنسبة للرومان كانت تشكل زحفا مستمرا ضد الفلاحين التقليديين ومربي الماشية، فمفعولها السلبي على الأهالي كان يشبه إلى حد بعيد مفعول الجيش في مجال توسيع نطاق الاحتلال والاستيطان[14]

تجدر الإشارة هنا بأنه كلما حدث توسع في المجال الجغرافي للاستيطان، كلما ازدادت حاجة الدولة الرومانية إلى مصادر مالية جديدة نتيجة تزايد حاجتها الدفاعية، خاصة لما أوصلوا الحدود إلى أقصاها في عهد السيفيريين(193-235م). وبالتالي لم يكتفوا برفع الضرائب، بل أوجدوا ضرائب من نوع جديد، ذات الأثر البعيد، مثل ضريبة التموين العسكري، بالإضافة إلى مرسوم ''كراكلا'' الذي وسع من دائرة منح المواطنة الرومانية بهدف رفع مداخيل خزينة الدولة، كما أنه كلما حدث اتساع للإمبراطورية كلما لجأ الرومان إلى تجنيد الامكانيات الدفاعية بالارتكاز على الجانب العسكري وتعزيز الخطوط الدفاعية في الحصون والتحصينات وأبراج المراقبة (خطوط الليمس)، وتكوين مستوطنات وبلديات وتوزيع الأراضي على الجنود، خاصة منهم قدماء المحاربين في المناطق الحدودية لاستغلالها والدفاع عنها في آن واحد[15].

تلك المستوطنات بمختلف أنواعها والتي كانت في الأصل أراضي وملكيات للأهالي، عرفت توافدا بشريا من كل أنحاء حوض المتوسط، خاصة وأن عنصر الجنود، على غرار المزارعين والإداريين، أخذت نسبتهم تزداد وترتفع بمرور الوقت، مما أثر على القدرة الانتاجية للزراعة وعلى استيعاب الأراضي الزراعية للفائض من المزارعين واليد العاملة الريفية. ذلك ما أدى إلى حدوث أزمة في القرن الثاني للميلاد[16]، خاصة أن هذه الكثافة البشرية رافقتها حاجة روما إلى المنتوج الزراعي، ومن ثم كان لزاما على الأباطرة إيجاد حل للأزمة، فجاءت القوانين الزراعية الخاصة بإفريقية، وهي تتعلق بتوسيع الخريطة الزراعية وتشجيع المزارعين على استصلاح الأراضي و حيازتها وضمان الضرائب ورسوم للدولة.

ومن أهم تلك القوانين الفلاحية، نذكر قوانين مانكيانا[17] (Lex Manciana) التي صدرت في نهاية القرن الأول للميلاد، وبقيت سارية المفعول إلى نهاية العهد الروماني في المنطقة، وكذا قانون فسباسيانوس(Vespasien) في النصف الأول من القرن الأول، وقانون هادريانوس (Hadrien) في النصف الأول من القرن الثاني، وكلاهما يحثان المزارع على فلاحة أراضي البور، والأراضي المهملة، مقابل عدم طرده منها ومنحه حق حيازتها، والعكس يؤدي إلى انتقال تلك الأراضي إلى الشخص الذي يحييها. كما أن الامبراطور برتيناكس(Pertinax) [18] في عام 193 الميلادي، أصدر قرارا يقضي بإعفاء أراضي البور الموجودة بأراضي الامبراطور وأراضي الخواص من الضرائب طيلة عشر سنوات[19]. أما الامبراطور ألكسندر سيفيروس فقد قام بتوزيع الأراضي على الجنود في مناطق الليمس[20].

إن تلك التشريعات والإجراءات ترتب عنها أمران بالنسبة للأهالي البدو:

1)- منع الرعي في تلك الأراضي التي شملها الاستصلاح وكانت أصلا أراضي رعوية.

2)- انتشار زراعة الزيتون بتلك المساحات المستصلحة وخاصة منها تلك الواقعة بالمراعي الشاسعة، مما جعلهم ييأسون من الأمل في العودة إليها، وبذلك أصبحوا أمام خيارين إثنين هما: إما التخلي عن الرعي حرفتهم الأصلية وممارسة العمل الزراعي بالحقول

الخصبة للزيتون والقمح والتابعة للمعمرين أو في الأراضي الفقيرة التي لا تستطيع، رغم الجهد أن تلبي حاجتهم. وغالبا ما لا يكونوا متحكمين في هذا النشاط الذي لم يتعودوا عليه[21]، أو الاستمرار في امتهان الرعي. لكن بعد الانتقال إلى الأقاليم الرعوية النائية بالصحراء، محاولين إيجاد مناطق انتاج أخرى يتحركون فيها، بحيث وصلت نسبة قليلة منهم في تلك الفترة حتى أعالي النيجر ومالي[22].

لقد شكلت هذه التوسعات على أراض جديدة مبررا للأباطرة لمد خط الليمس نحو التخوم النوميدية في البداية ثم موريطانيا، حماية للأقاليم الزراعية والمؤسسات القائمة بها من البدو الأهالي الذين تعودوا منذ أمد بعيد التردد عليها في فصل الربيع شمالا وفي فصل الخريف جنوبا، لاستكمال دورتهم الاقتصادية. وقد تجسد ذلك أساسا في التحصينات والاستحكامات التي بنيت على معابر البدو وطرقهم ومسالكهم نحو التل، وكذا في مرابضهم القائمة قرب مصادر المياه، كالآبار والينابيع والوديان الجارية...كما ربطوا هذه التحصينات بالمعسكرات والمدن التلية والساحلية، بشبكة من الطرق الطويلة والعريضة، المحكمة التوجيه التي سمحت لهم بالتحكم في حركة البدو[23] التي كانت من أجل البحث عن الماء والكلأ العشب لمواشيهم. ولكن كذلك من أجل القيام بالمبادلات التجارية بين المنتوجات الجبلية ومنتوجات المناطق الصحراوية وتخومها[24].

إن مناعة الحدود التي ضربها الرومان بينهم وبين الأهالي البدو الذين طردوا خارج الليمس، أدى إلى تضاعف الكثافة السكانية بتلك المناطق والأقاليم المحاذية للحدود، مما أدى إلى الاستغلال والاستهلاك المركز للغطاء النباتي بالسهوب ورفارف الصحراء، فكانت النتيجة تقلص المساحات النباتية بزحف الرمال شمالا، وإلى إزالة الغابات في المناطق الجبلية وإفناء الحيوانات الضارية لتوفير المساحات الزراعية والرعوية ضمانا لمصادر العيش. كان إفناء الحيوانات الضارية سببه إما سعي الانسان المغربي لحفظ حياته أو ضمان عيشه كما أسلفنا، أو إرادة المجتمع الاستعماري، التمتع بصراع الحيوانات المفترسة[25]، لأن شمال افريقيا كان مستودعا

للوحوش الضارية لا سيما الأسود والفهود والدببة، تتزود منها الملاهي الرومانية. ففي عهد الامبراطور أغسطس مثلا قتل 3500 وحشا في المسارح في مدة لم تتجاوز 26 يوما بمناسبة الأفراح والأعياد[26]. وكانوا يصطادون الفيلة حتى أبادوها، سدا لحاجيات الملاهي وكذا لتحضير طعام الشرهين الذين كانوا يستسيغون غضاريف الخرطوم، وخاصة من أجل العاج[27]. كما أصبح القبض على هذه الحيوانات مصدرا هاما للأرباح[28].

ويرى بعض الباحثين أيضا أن انقراض الفيل والأسد وفرس النهر والفهد، يعود إلى عاملي الإنسان والمناخ، حيث من المحتمل تغيير ضئيل[29] أو قوي[30] في المناخ في هذه الفترة الزمنية، لكن قزال يجزم بأن انقراض الفيل في المغرب لم يكن فيه للمناخ دور، بل يعيد ذلك إلى شجاعة الانسان من خلال الصيد الواسع[31]، فمشاهد صيد الفهود، الأسود، الخنازير...التي تجسدها لوحات الفسيفساء(جميلة) خير دليل على أن هذا الانقراض كان بفعل يد الإنسان[32]. ونفس المبدأ تقريبا ينطبق على الأنواع الأخرى من الحيوانات البرية المغربية المطلوبة. وفي هذا الصدد يرى غوتيي بأن وجود الإنسان والحيوان كان يسير سيرا عكسيا من حيث الكثافة في الكيلومتر المربع[33].

إن التحصينات الرومانية بالمغرب القديم أدت إلى الاستغلال البشع لإمكانات البلاد الحيوانية النباتية، فالغطاء النباتي لم يكن سبب فنائه في الجنوب، الإنسان المغربي المرغم والمدفوع إلى ذلك، ضمانا لأسباب عيشه، وإنما حاجة الرومان إلى مساحات جديدة في كل مرة، أدى الحصول عليها إلى إتلاف المزيد من مساحات الغطاء النباتي، فالعمارة تحتاج كميات معتبرة من الخشب الذي يستعمل كذلك في النجارة والتدفئة الواسعة النطاق بالنظر إلى العدد الهائل من الحمامات في المدن الرومانية[34].

كما كانت هذه التحصينات لا سيما الطرق عند ترميمها وصيانتها تحتاج إلى تمويل، فكانت الضرائب المفروضة على الأهالي المستغلين للأراضي الفلاحية هي تغطي هذا الجانب وتتكفل به، مما أثقل كاهل أولئك الفلاحين من جراء تلك تلك الإجراءات التعسفية.

وتجدر الإشارة إلى أن طغيان النشاط الفلاحي في المغرب حجب عنه باقي الأنشطة خاصة النشاط الصناعي[35]. هذا الاستغلال للإنسان والأرض لم تخف وطأته حتى لما دخلت الامبراطورية في مرحلة الضعف في القرن الثالث الميلادي، لأن أراضي إفريقية خاصة البروقنصلية ونوميديا، أصبحت ذات أهمية بالغة بالنسبة لروما، كون الإنتاج المصري حوَل لتموين عاصمة الشرق، القسطنطينية، وأما صقلية فقد دخلت في مرحلة الانحلال والانحطاط[36].

خلاصة القول، فإن الرخاء الذي تحدث عنه المؤرخون الغربيون كان رخاء ظاهريا ورخاء رومانيا، أدت فيه تحصيناتهم الدور الأكبر، لأن الرومان لم يتسن لهم الاستيلاء على الأراضي المغربية، إلا عن طريق المؤسسات العسكرية التي أقيمت خصيصا لحماية الأقاليم الزراعية من الأهالي الذين أثرت عليهم كثيرا تلك التحصينات.

1-الآثار الاجتماعية:

لم يكن من الممكن أن يحدث ذلك التطور الزراعي الكبير بنوميديا وموريطانيا القيصرية في العهد الروماني لولا اهتمام الرومان بتشييد وإقامة تلك التحصينات العسكرية وما خلفته من أثر على الانسان والمجتمع في تلك المنطقتين، خاصة في جنوبهما، وقد تجسد ذلك في القضاء على البنية الاقتصادية والاجتماعية للأهالي، والتي كانت قائمة على الفلاحة التقليدية والرعي، وهي الثنائية الممثلة لنمط معيشتهم، وبالتالي لجزء من ثقافتهم.

لقد تجسدت تلك الاستراتيجية العسكرية الرومانية في التوسع والاستيطان في الأرض بعد إبعاد أهلها المزارعين منها بترحيلهم إلى أراض أخرى نائية فقيرة-كما سبق ذكره آنفا- وذلك تجنبا لخطرهم وغاراتهم على المساحات الحديثة الاحتلال، وضمانا لأمن جاليتهم الوافدة إلى هذه المناطق، وفي تضييق الخناق على حركة البدو الرعاة، والحد من حرية تنقلاتهم شمالا وجنوبا بحثا عن العشب والكلأ والماء[37].

إن المد الاستيطاني وما تبعه من التوافد الأجنبي على المنطقة، انعكس على حركة السكان وتوزيعهم بالداخل من خلال سواء من تلك الحركة التي ظهرت في شكل نزوح وكان أصحابها هم الريفيين وأشباه الرحل في معظمهم، فتضرروا كثيرا، أو من خلال حركة الانتشار الداخلي التي قام بها الوافدون من مزارعين وتجار متتبعين خطى جيش الاحتلال[38].

ونتيجة لذلك رحلت قبائل بكاملها، لا سيما المتمردة والثائرة على السلطات الرومانية، من مواطنها الأصلية، لتستقر بمواطن أخرى كما أشرنا إلى ذلك آنفا، مثلما حدث لقبائل كثيرة في الجنوب النوميدي، كقبيلة الموزولامي الكبيرة التي شتتها الجيش الروماني، وطارد مجموعات منها إلى أقاليم سهبية فقيرة في موريطانيا القيصرية، وقبيلة نوميديا بمنطقة مداوروش وحيدرة التي نقلت إلى المناطق الجنوبية ثم جزئت أراضيها ووزعت على المعمرين[39]. كما دلت الشهادات العسكرية والنقوش الجنائزية أن الوحدات العسكرية المساعدة التي تشكلت في عهد الامبراطورية العليا وعددها 19، كانت في أغلبها تتكون من الأهالي، خاصة من قبائل الجيتول والمور الكثيري الحركة المضايقة والمقلقة للرومان الذين رأوا أنه من الأنجع إبعادهم عن مواقعهم الأصلية، خاصة وأن الوحدات نادرا ما تبقى مقيمة بإفريقيا.

وهكذا ساهم نظام التجنيد في الوحدات المساعدة في إبعاد أصعب عناصر القبائل الأهلية الرافضة للوجود الروماني ورومنتهم[40]، إنها سياسة التشتيت التي مست كذلك عشـــائر بعد الاستيلاء على معاقلها، فاندثرت واندثر أثرها وذكرها، علاوة على قيام قرى ومدن زراعية ذات الطابع الإيطالي في مناطق لا عهد لها بالعمران فيما مضى، أو نادرة العمران، فكونت أساسا في إعادة تشكيل المجتمع والاقتصاد في تلك الأقاليم. فالقبائل البدوية التي تم تثبيتها داخل الليمس، وجدت نفسها مجبرة على تغيير نمط معيشتها، إذ بدلا من تربية المواشي والرعي والترحال، فرضت عليها السلطات الرومانية الاستقرار وسط أو بمحاذاة مراكز حضارية رومانية بهدف رومنتها وإذابتها في المجتمع الروماني، وبالتالي كسبها إلى صفها. كما حشرتها في مناطق محددة لكل قبيلة، مما أجبرهم على ممارسة الزراعة مرغمين، وهو نشاط لا يتحكمون فيه جيدا. وبما أن الرومان استحوذوا على أخصب الأراضي، فلم يبق أمام هؤلاء الأهالي سوى تلك المساحات الفقيرة التي تتطلب مجهودا مضنية لخدمتها دون أن تلبي الحاجة، أو العمل كمزارعين في أراضي الملاك الكبار كأجراء أو مستأجرين [41]، فاندمجوا في الوضع الجديد كيد عاملة في الضيعات الكبرى المسماة لاتيفونديا (Latifundia).أما قبائل البدو التي عزلت خارج خط الليمس، فلم يبق لها سوى المعاناة بالتيه في الصحراء[42]. لذا قال ستيفان قزال(S.Gsell) بأن البربر قاموا بغزو الصحراء التي كانت إلى ذلك الوقت آهلة بالسود[43]، رغم أن مؤرخين آخرين يخالفون هذا الرأي ويقولون بأن القبائل الليبية...هي التي كانت تسيطر على الصحراء، أما السود، الذين تحدث عنهم قزال فهم الأثيوبيون الذين سكنوا في الواحات والذين استعملهم الأهالي كعبيد وعمال لديهم[44].

ومهما يكن من أمر، فإن الحقيقة التاريخية هي أن هؤلاء الرعاة الأهالي، لا يهمهم أن يتجهوا إلى الجنوب أي إلى الصحراء، لأن طبيعة نشاطهم لا تنسجم مع ذلك، وبالتالي فوجودهم بكثافة على التخوم وفي الصحراء لا يمكن أن يكون إلا بفعل فاعل أرغمهم على ذلك، والدليل هو أن الكثافة السكانية كانت متساوية بين جهتي الليمس[45].

والرومان بسياستهم هذه، اجتهدوا من أجل تغيير حياة الأهالي بتذويبهم داخل جاليتهم المزارعة أو بإرغامهم على الانجلاء نهائيا عن الأراضي التي احتلوها، مما ترتب عنه أن الكثير من البدو الرعاة أخذوا يبحثون عن عمل يومي في المزارع، خاصة في موسم الحصاد، إذ يقيمون بيوتا متواضعة جدا وأكواخا، مشكلين تجمعات سكنية وقرى صغيرة تسمى ماباليا (Mapalia) حول الحقول الزراعية، أما في الفترات الأخرى لاسيما في أوقات الجفاف، فكانوا يتجهون إلى المدن بحثا عن لقمة عيش[46] يسدون بها رمقهم.

لقد شجع الرومان ذلك، حيث عملوا على جلب المزيد من اليد العاملة الرخيصة من هؤلاء البدو موسميا في مزارع الزيتون. فالبعض من هؤلاء المشتغلين بهذه المزارع اختار الاستقرار بجوار مزارع المعمرين، وهو الهدف الذي كانت تنشده سياسة الأباطرة[47] باعتبار أن طبيعة الترحل والانتقال، كانت تهدد منشآتهم بالزوال، إلا أن مناعة الحدود وسياسة المطاردة أحدثتا نتيجة عكسية لما كانوا يطمحون إليه، حيث تضاعف مشكل البداوة، لأن تغليب الرومان للزراعة والعمران المنطلقين من الشمال كان على حساب الري والبداوة، مما أدى إلى تفريغ المناطق الرعوية القابلة للاستصلاح من أهلها[48] الذين هم مالكيها الأصليين، فازدادت ظاهرة التبدي.

ومن الأثار التي خلفتها هذه التحصينات في الجانب الاجتماعي، هو عدم تمكن الأهالي من تشكيل تحالف واسع النطاق بين السكان الجبليين والرعاة مثلما كان يحدث فيما مضى في حرب يوغرطة وثورة تاكفاريناس مثلا، ضد الرومان العدو المشترك، ومرد ذلك، شدة و قوة الاستحكامات العسكرية التي شيدها المستعمر سواء تلك التي تفصل ''إفريقية النافعة''(التل) و ''إفريقية الجدباء''(الصحراء) [49]، أو تلك التي تطوق الأهالي في الجبال ومرتفعات الأطلس الصحراوي، والعمل الذي كان يقوم به الأباطرة الرومان والمتمثل في تفريق صفوف القبائل وإثارتها ضد بعضها البعض، عملا بمبدأ "فرق تسد"، حيث كانوا يقومون باستمالة العشائر بالتحالف مع القوية منها، وتكليف زعمائها بمهمة التكفل بالمحافظة على السلم وحماية الحدود من الغزو المفاجئ الذي كانت تقوم به القبائل المعادية[50]، وعملا بنفس المبدأ، كان الرومان يقدمون للمزارعين

الأهالي العاملين في حقول الزيتون ضمانات إدارية وعسكرية، مقابل دفاعهم عن تلك الحقول ضد البدو[51]، فأصبح الرومان يضربون الأهالي بيد إخوانهم الأهالي حتى يزداد الشرخ بينهم ويسود التفكك والفرقة والتمزق خدمة لقضية المستعمر، الذي كان يقوم كذلك بحملات ضد البدو وكانت مناسبة للقبض عليهم وأسر الكثير منهم، واسترقاقهم واستغلالهم في خدمة الأرض والبناء أو استعمالهم في الجيش[52] .

وأما الإجراء المتمثل في منح بعض الترقيات الفردية للأهالي من طرف السلطات الرومانية، فقد أدى تدريجيا جيلا بعد جيل إلى تقوية الرصيد المحلي، مما نتج عنه تجديد طبقة الموظفين التي تحتاج إليها لتنمية التأثير الروماني على الأهالي، كما أن الأباطرة كانوا يضيقون على جميع مظاهر الحياة العامة في روما، بينما يشجعونها في المقاطعات التي كان هذا النشاط من شأنه أن يعجل بإدماجهم في الحظيرة الرومانية، ذلك ما ساهم في تكوين طبقة ثرية من الأهالي، تكاملت مصالحها مع مصالح الرومان، مما ضمن ولاءها لروما التي اعتمدت على أرستقراطية البلديات، لتوطيد وتعزيز استيطانها في الأرض، واستعمارها لبلاد المغرب، من دون الاهتمام و الاكتراث بالجماهير التي تم تهميش أغلبيتها، فأبعدت إلى المناطق الجنوبية الصحراوية فيما وراء الليمس[53]، بل تبعتهم إلى تلك المناطق أحيانا في حملات تأديبية لتفريقهم أكثر أو عن طريق بناء حصون و مراكز و قلاع في نقاط متوغلة في الجنوب مدعمة بفرق عسكرية مختصة ومتدربة على الظروف الطبيعية القاسية، وعلى الحروب في الصحراء مثل الجنود السوريين المجلوبين من بلاد تدمر[54]، و الذين عينوا في معسكر مسعد.

وهكذا، فإن سياسة الحشر والطوق وتضييق الخناق والطرد والإبعاد وإجراءات التفرقة التي انتهجتها روما، معتمدة في ذلك على الاستحكامات العسكرية، كانت نتائجها وخيمة على الأهالي، اجتماعيا واقتصاديا، حيث دمرت نمط معيشتهم الذي تعودوا عليه منذ مئات السنين، ولم يتمكنوا من التكيف مع نمط الحياة الجديدة الذي فرض عليهم فرضا، وبالتالي فلم يكونوا يفكرون إلا في العودة إلى من حيث أبعدوا، فكانت عينهم واقعة على الليمس باستمرار.

الخاتمــة:

لقد تجلت أهمية المنشآت العسكرية بالنسبة للرومان في نوميديا وموريطانيا القيصرية لا سيما في جنوبيهما، بين القرنين الأول والثالث للميلاد من خلال الدور الذي أدته ليس من الناحية السياسية والعسكرية فحسب، بل من الناحية الاجتماعية وخاصة الاقتصادية، وبالمقابل لم تكن تلك السياسة بدون آثار وانعكاس على الأهالي، كما مر بنا في صلب المقال، فالتحصينات والمنشآت الأخرى المدعمة لها، كانت وسيلة استيطان قوية الفعالية، إذ سببت في تغيير الوضع الديمغرافي وعلاقة الإنسان المغربي بوسطه الطبيعي في تلك الجهات. يظهر ذلك من خلال الموجات البشرية الوافدة إلى المنطقة، والتي كان الهدف منها، محاولة تغليب العنصر البشري الأجنبي وإخضاع أو إبعاد السكان الأصليين عن مواطنهم، وتشتيت شملهم، قصد تحطيم بنيتهم الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي تيسير عملية الاستغلال، والاستئثار بالخيرات والثروات في المنطقة. فالتوسع في جنوبي نوميديا وموريطانيا القيصرية، كان ظاهره عسكريا وسياسيا، لكن باطنه اقتصاديا، حيث من الدوافع العسكرية الوقائية، انتقل فيها الرومان إلى العمل على التحكم في الموارد الاقتصادية، وتوجيه الاقتصاد المغربي عموما وفق متطلبات احتياجات سوقهم، حيث من زراعة الحبوب وعلى رأسها القمح، انتقل اهتمامهم إلى زراعة الزيتون والكروم... والتي تبعوها بتشريعات وقوانين تشجيعا لتلك النشاطات ضمانا للضرائب. فللأهالي دفع الغرامات وللرومان كسب المنافع، لكن الحزام الديمغرافي الذي شكله البدو حول الليمس ما فتئ يتكاثف وتثقل وطأته على تحصينات الرومان إلى أن تحطمت واستعاد البدو حريتهم الاقتصادية بالقوة خاصة ابتداء من القرن الثالث الميلادي.

الهوامش:

1) Laroui(A.), Histoire du Maghreb,essai de synthèse,T1,François Maspero,P.59.

2)جوليان(ش.أ)، تاريخ إفريقيا الشمالية، تعريب محمد مزالي وبشير بن سلامة، الدار التونسية للنشر،1969، ص ص 205؛217.

3) شارن(ش)، النتائج الاقتصادية للتوسع الروماني في نوميديا وموريطانيا القيصرية، حولية المؤرخ، العدد الأول،2002، ص ص35-36

4) شنيتي(م. ب)، الجزائر في ظل الاحتلال الروماني، بحث في منظومة التحكم العسكري (الليمس الموريطاني) و مقاومة المور، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر 1999، ص ص 272-273.

5) منصوري، التطورات الاقتصادية بموريطانيا القيصرية أثناء الاحتلال الروماني، مجلة الثقافة، السنة الرابعة والعشرون، العدد 119، 1999، ص93.

6) جوليان، المرجع السابق، ص206 http://www.albwady.com

7) Camps-Farber(H.),l'olivier et l'huile d'olive dans l'Afrique romaine,Alger 1953,P.19.

8) جوليان، المرجع السابق، ص ص206-207.

9) Camps-Farber(H.),Op.Cit.,P.19

10) منصوري، المرجع السابق، ص ص98-100.

11) شنيتي، أضواء على تاريخ الجزائر القديم بحوث ودراسات، دار الحكمة، الجزائر 2003، ص80.

12) شارن وآخرون، الاحتلال الاستيطاني وسياسة الرومنة، منشورات المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954، الجزائر 2007، ص94.

13) شنيتي(م.ب)، على تاريخ الجزائر القديم، المرجع السابق، ص 170.

14) نفسه، ص 114.

15) رمضان(ت)، الاصلاحات السيفيرية في بلاد المغرب القديم (193-235م)، رسالة ماجستير في التاريخ القديم، العدد السابع،1993، ص ص 210- 212.

16) شنيتي(م.ب)، على تاريخ الجزائر القديم ، المرجع السابق، ص 171.

17) شنيتي(م.ب)، التوسع الزراعي الروماني وظاهرة البداوة في الجزائر القديمة، مجلة الدراسات التاريخية، العدد الثاني،1986، ص11.

18) http://fr.wikipedia.org/wiki/Pertinax

19) منصوري، المرجع السابق، ص ص 93-96.

20) شارن، المرجع السابق، ص 42.
21) بشاري(م.ح)، دور المقاطعات الافريقية في اقتصاد روما بين 146 ق م و285م، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ القديم، السنة الجامعية 2007/2006، ص ص 49-51.
22) غانم (م. ص)، مقالات حول تراث منطقة بسكرة والتخوم الأوراسية، الآثار، الزراعة والتاريخ، الفترة الرومانية، منشورات جمعية التاريخ والتراث الأثري لمنطقة الأوراس، باتنة،2007، ص 84.
23) Salama(P),les voies romaines de l'Afrique de nord ,imprimerie officielle du gouvernement général de l'Algérie, Alger 1951,PP.36-37.
24) شنيتي، التوسع الزراعي، المرجع السابق، ص ص 93-96 .
25) شنيتي، الجزائر في ظل الاحتلال الروماني، ص 282.
26) Gautier (E.F), le passé de l'Afrique du Nord, les siecles obscurs,Paris 1942,P.181.
27)جوليان، المرجع السابق، ص ص206- 207.
28) Ginter (P), l'occupation Romaine de l'Afrique du nord et la Région du Sétif', ed.B.Brehem,Constantine 1940,PP.15-16.
29) نقلا عن شنيتي، الجزائر في ظل الاحتلال الروماني، ص 286؛
De la Blanchère,Voyages d'étude en Mauritanie Césarienne, 1983,PP.34-38
30) Gsell(S),le climat de l'Afrique du Nord dans l'antiquité,extrait de R.Afr.n°283,(4eme trim.1911),P.343
31) Gsell(S),le climat…Op.Cit.,PP.348.
32) Ginter(P.),Op.Cit.,PP.15- 16
(33) Gautier (E.F),Op.Cit., p5.
34) شنيتي(م. ب)،الجزائر في ظل الاحتلال الروماني، المرجع السابق، ص 298.
35) شارن، المرجع السابق، ص42.
36) Salama(P.), les voies…Op.Cit.,PP.36-37
37) شارن، المرجع السابق، ص42.
38) شنيتي، التوسع الزراعي، المرجع السابق، ص15.
39) شنيتي، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المغرب أثناء الاحتلال ودورها في أحداث القرن الرابع الميلادي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص ص 53-54.
40) Hogoniot(C),Op.Cit.,PP.80-82
41) بشاري، المرجع السابق، ص ص 362-363.

42) Picard(G-C),lacivilisation,Castellum Dimmidi, Alger, Paris, 1948,PP.66-67.

43) نقلا عن بيكار Ibid
Ibid.

44) Ibid

45) Ibid

46) Salama (P), Nouveaux temoignages de l'œuvre de Septime Severe dans la Maurétanie Césarienne, (1ere partie), Libyca (Arc Epig) t1, 1953, pp336-366.

47) شنيتي، أضواء على تاريخ الجزائر القديم، المرجع السابق، ص 114.

48) شنيتي، أضواء على تاريخ الجزائر القديم، المرجع السابق، ص ص 131-132.

49) Laroui(A.),Op.Cit.,P.59

50) شنيتي، الجزائر في ظل الاحتلال الروماني، المرجع السابق، ص 68.

51) Camps-Farber(H),Op.Cit.,P.24.

52) غانم، المرجع السابق، ص ص.85-87

53) جوليان، المرجع السابق، ص ص 203-204.

54) غانم، المرجع السابق، ص ص 88-98.